

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٧٤** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابلبيير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-39907 (A)
0339907

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كازاخستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكركم على عقد جلسة مجلس الأمن هذه بشأن الحالة في أفغانستان. والقرار بعقد هذه الجلسة بصيغة توفر منبرا للدول الأعضاء المهتمة قرار يأتي في أنسب وقت. إننا جميعا نريد إعادة بناء أفغانستان، وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة إلى هذا البلد الذي عانى طويلا.

وأود أن أشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيد كوستا، المدير التنفيذي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن الحالة في أفغانستان.

تجدر الإشادة إلى أن شعب أفغانستان، رغم الهياكل الأساسية المدمرة تماما والخسائر البشرية الجسيمة أثناء الحرب التي طال أمدها، قد أقبل بحماسة على مهمة بناء مجتمع جديد. ومن المشجع تماما أن نرى تغييرات وعمليات إيجابية في البلاد في مجالات مثل إعادة التعمير الوطني وبناء الدولة.

العمل جار لعقد مجلس لويا جيرغا الدستوري، والذي من المتوقع أن يصبح أهم حدث سياسي في أفغانستان هذا العام. ويسير إصلاح الخدمة العامة على ما يرام، ويتم إنشاء نظام إدارة على الصعيدين الوطني والمحلي معا، وتُبذل الجهود من أجل الإعداد لإصلاح القطاع القضائي. وما فتئت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تحقق بنشاط في انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد بدأ أكثر من ٤ ملايين فتى وفتاة عاما دراسيا جديدا.

وتدعم حكومة كازاخستان الجهود المترفعة عن الأنانية التي يبذلها رئيس أفغانستان حامد كرزاي، الذي يقود عملية إعادة تعمير ناجحة في أفغانستان بتعاون وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي.

إننا نجد أنفسنا عند نقطة الانطلاق لعملية طويلة بالغة التعقيد تفضي إلى استعادة سلام يُعول عليه في أفغانستان. ولهذا السبب، من الضروري زيادة تكثيف جهود حفظ السلام الدولي في البلد بغية تجنب الانتكاس إلى الحرب الأهلية.

ونشاطر تماما الشواغل التي أعرب عنها رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، فيما يتعلق بالوضع الأمني المتدهور بسبب الصدامات فيما بين الجماعات العرقية والفصائل، وتزايد نشاط العناصر المرتبطة بالطالبان، والاقتصاد القائم على المخدرات. كل هذه العوامل تعيق جهود إعادة التعمير والتحول السياسي وإعادة إرساء سيادة القانون.

لقد دعت كازاخستان دائما إلى تسوية مبكرة للوضع في أفغانستان. وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا أساسيا في الجهود الدولية الرامية إلى توفير المساعدة لأفغانستان. والآن، بعد أن وصلت التسوية السلمية إلى مرحلة الإجراءات العملية، تعمل حكومة كازاخستان على توسيع مشاركتها في الأنشطة السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي من أجل إعادة بناء المجتمع الأفغاني.

ورغم أن الوضع السياسي في أفغانستان أصبح مستقرا بعض الشيء، تظل البلاد مصدرا لتهديدات وتحديات عديدة. وفي هذا السياق، يساور كازاخستان قلق خاص إزاء إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وللأسف، ما زالت أفغانستان المصدر الرئيسي للمخدرات

المتجهة نحو أسواق المخدرات الدولية. ورغم جهود المجتمع الدولي، عاد إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٢ إلى مستوياته السابقة المرتفعة، ونتيجة لذلك، ازداد انتقال الأفيون عبر بلدان آسيا الوسطى. وينبغي التنويه بأن النطاق الكبير للاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل تهديدا كبيرا ليس لمنطقتنا فحسب بل للعالم بأسره. ونحن مقتنعون بأنه ما دام هذا التوجه المنذر بالخطر مستمرا فسيظل الإرهاب الدولي يستفيد من مصدر للدعم المالي.

ونعتقد أنه من أجل التصدي الفعال لخطر المخدرات الحالي من الضروري تطبيق نهج شامل لحل هذه المشكلة، نهج تقوم فيه الأمم المتحدة بدور تنسيقي. ونشيد بحكومة أفغانستان على اتخاذ تدابير للسيطرة على زراعة الخشخاش. وتوفر الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات صفقات اقتصادية بديلة تنطوي على حوافز للمزارعين وتنص على تعزيز قدرات إقامة العدل في البلاد. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية عقد مؤتمر معني بمراقبة المخدرات في كابل، من شأنه أن يسهم في تنسيق الجهود لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان.

وتشيد كازاخستان بإسهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في الجهود الرامية إلى القضاء على المخدرات على أساس مستدام وترحب بنتيجة المؤتمر الدولي المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي انعقد في باريس يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وتولي حكومة كازاخستان أهمية كبيرة لتوقيع حكومة أفغانستان والبلدان الستة المجاورة لها على إعلان كابل لعلاقات حسن الجوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي أعاد فيه الموقعون السبعة التأكيد على عزمهم إلحاق الهزيمة بالإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات.

وتعطينا المناقشات الحالية الأساس لاستنتاج أن إنتاج الأفيون ووجود اقتصاد قائم على المخدرات يقوضان الأمن. وبدون تدابير ملائمة للمراقبة يمكن لهذه الحالة أن تعطل جهود المجتمع الدولي من أجل وضع حد لهذه الأزمة التي طال أمدها وإرساء سيادة القانون في أفغانستان. وينبغي أن ننشئ آليات مشتركة للقضاء على قنوات الاتجار بالمخدرات النابعة من أفغانستان من خلال تخصيص الموارد الكافية لبرامج ومشاريع لمراقبة المخدرات.

وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلتها في هذا المجال رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة التعاون في آسيا الوسطى.

وكازاخستان، مثل أية دولة إقليمية أخرى، تهتم بتعزيز ”الأحزمة الأمنية“ المحيطة بأفغانستان لمنع الاتجار بالمخدرات غير المشروعة في الأراضي الأفغانية ومنع تدفق السلائف الكيميائية إلى أفغانستان.

ونعتقد أيضا أنه في الحالة الراهنة يتحتم إنشاء برنامج تابع للأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات في آسيا الوسطى على أساس منتظم. وفي ذلك السياق، ينبغي دعم مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإنشاء هيكل إقليمي للتعاون فيما بين بلدان آسيا الوسطى.

والمساعدة الفعالة لتعزيز حراسة الحدود ووكالات الجمارك وإنفاذ القانون في الدول الواقعة بمحاذاة طرق النقل للاتجار بالمخدرات من أفغانستان وتحسين التفاعل بين وكالات مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي قد تكون عاملا هاما في منع الاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

وإننا نتفق مع الأحكام الرئيسية لبيان رئيس مجلس الأمن بشأن البند قيد النقاش وندعو الدول الأخرى إلى تأييده.

وتؤكد كازاخستان من جديد على التزامها بجهود المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق بون وهي مستعدة لبذل قصارى جهدها من أجل الإسهام في إقامة أفغانستان جديدة ومستقلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل طاجيكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في أفغانستان، ولوضع تدابير فعالة لمكافحة التهديد العالمي للمخدرات الآتي من ذلك البلد.

لمدة عام ونصف، ظل المجتمع الأفغاني، بعد ٢٣ عاما من الحرب، يعيش على أمل إرساء سلام واستقرار دائمين، وتحقيق مصالحة وطنية أصيلة وإحداث التغيرات التي طال أمد انتظارها والتي يعلق عليها المواطنون الأفغان مستقبلهم. وتلاحظ طاجيكستان بارتياح الإنجازات الكبيرة لحكومة حامد كرزاي في تنفيذ اتفاق بون، الذي أصبح دليلا يعتمد عليه لتطبيع الحياة وإعادة ترسيخ المجتمع المدني الأفغاني الذي عانى لسنوات عديدة.

وتضم أفغانستان اليوم ١,٥ مليون لا جئ ونصف مليون مشرد عادوا إلى منازلهم. ويعيش فيها ٣ ملايين طفل أفغاني، من ضمنهم فتيات، يذهبن الآن إلى المدارس بعد منعهن من ذلك لسنوات. وفي أفغانستان دور سينما ومسارح أعيد افتتاحها للمشاهدين. وهي تضم أيضا نساء يشاركن بنشاط متزايد في إعادة إنعاش بلادهن. وهي منخرطة الآن في انبعاث الحياة السياسية المفتوحة لجميع الأفغان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. وأخيرا تضم عملية معززة على نحو متزايد لبناء الدولة ضمن إطار يتم فيه إنجاز العمل المعقد لصياغة القانون الأساسي للبلد، والدستور الجديد للبلد. والاستعدادات لإجراء انتخابات ديمقراطية ماضية على قدم وساق، الأمر الذي ينبغي أن يكون معلما في هذا الفصل الجديد من تاريخ أفغانستان.

ونحن نشهد جميعا على مدى صعوبة تحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، لا نغفل عن أن في البلد العديد من المشاكل التي لم يتم حلها بعد، ولا سيما في مجالي كفالة الأمن وسيادة القانون. ويواصل مناهضو سياسات الإدارة الجديدة وضع خطط لعرقلة عملية السلام الأفغانية. وتعتمد تلك القوى على أن الحكومة ليست على قدر كاف من القوة بعد لكي يمكن لأفغانستان أن تسلك مسار التغيير. وهي تضع خططا لإعادة المجتمع الأفغاني إلى العصور المظلمة التي مر بها مؤخرا، والحكم التعسفي وامتهان كرامة الإنسان.

ومن شأن سلسلة الأحداث هذه أن تكون سببا لخيبة أمل كبيرة ليس لملايين الرجال والنساء الأفغان فحسب، الذين تنسموا هواء الحرية وعاشوا على أمل الانتعاش الاقتصادي السريع وإعادة البناء السياسي، ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. وهذا في الأساس اختبار لقدرة المجتمع الدولي ليس على توفير الدعم السياسي والمالي للسلطات الأفغانية والدفاع عن عملية السلام في أفغانستان فحسب، ولكن أيضا على متابعة الالتزامات السابقة بتعزيز السلام والأمن في ذلك البلد والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

إن بناء السلم وتعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية في البلد الذي تعتمد حكومته على عملية سلام هشة، تحد كبير للغاية. ومن دون دعم المجتمع الدولي، يتعذر تحقيق ذلك فعليا. وتتفهم طاجيكستان هذا جيدا وستواصل زيادة

مساعدتها ودعمها للجهود التي تبذلها إدارة الرئيس حامد كرزاي. وفي فترة الانتقال الحرجة والمصيرية هذه لأفغانستان، نناشد المجتمع الدولي ألا ينسى احتياجات الشعب الأفغاني، وأن يدعم السلطات الأفغانية الشرعية بحماس متجدد بغية إعطاء زخم إضافي لعملية السلام في البلد.

وهذا أمر مهم على نحو خاص نظرا لأن عناصر معادية لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك فلول حركة طالبان، تبذل جهودا لزعزعة استقرار المجتمع الأفغاني. وأخذت أنشطة الجماعات الإجرامية المسلحة تزداد تحديا. ونلاحظ بقلق خاص أعمال الإرهابيين في أفغانستان، بما في ذلك الأعمال الموجهة ضد العاملين الدوليين والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

ويحاول الذين يتحكمون في إنتاج المخدرات في أفغانستان ويشجعون تطويره، بما في ذلك شبكة جماعات الجريمة الدولية المنظمة ومنظمات الإرهابيين، تصعيد هذه الأعمال الهدامة. وبالكاد حطم تنفيذ أنشطة مكافحة الإرهابيين في ذلك البلد هيكل حركة طالبان الجيد التنظيم لتجارة المخدرات. وقد ظلت منشآت التخزين الرئيسية ونقاط التوريد ومختبرات إنتاج الهيروين بلا ضرر. وتعمل آلات إنتاج الهيروين الجهنمية بكامل طاقتها. وبلغت أرباح تجارة المخدرات في أفغانستان عام ٢٠٠٢ وحده ١,٢ بليون دولار. وهذه الإيرادات غير القانونية توازي عمليا حجم المساعدة الدولية إلى أفغانستان.

وقبل عشرة أعوام، صادرت طاجيكستان لأول مرة ٣٨ كيلوغراما من الأفيون المهرب من أفغانستان، وتم سحب أول ٦ كيلوغرامات من الهيروين الأفغاني من التجارة غير القانونية في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، فإن طاجيكستان، التي لها حدود مشتركة مع أفغانستان يبلغ طولها ١ ٥٠٠ كيلومتر، والتي كانت في وقت سابق تقع على طريق الحرير العظيم، تقع الآن، نظرا لموقعها الجغرافي، في مفترق طرق ”طريق الأفيون“ العظيم، الذي تصدِّر كارتلات المخدرات الهيروين عبره إلى القارات.

وتدرك طاجيكستان تماما خطورة التهديد الذي تمثله المخدرات القادمة من أفغانستان ومداه، والذي له صلة وثيقة بأنشطة الإرهابيين الدولية التي بدورها يتم تمويلها من الإيرادات غير القانونية. ومراقبة المخدرات مصدر قلق خاص لحكومتي، ورئيس البلد إمام علي رحمنوف، يراها بوصفها هدفا له أولوية في سياسة الدولة. وفي كل عام نزيد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لهذا الغرض، لا سيما في إطار رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن المشترك. ونحن نبني على تعاوننا الناجح مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت طاجيكستان درعا رئيسيا ويمكن الاعتماد عليه ضد المخدرات الأفغانية المنقولة إلى آسيا الوسطى وروسيا وأوروبا والولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٩ أزالت وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان والفريق الحدودي التابع لجهاز الحدود الفيدرالية في روسيا العامل في جمهورية طاجيكستان من التداول غير القانوني أكثر من ٢٥ طنا من مستحضرات الأفيون، من ضمنها حوالي ١٤ طنا من الهيروين. وقيمة كمية المخدرات المصادرة، وفقا لمعدل أسعار البيع بالجملة في بلدان أوروبا الغربية، حيث تبلغ نسبة الهيروين الأفغاني ٩٠ في المائة تقريبا من مجمل المعروض توازي حوالي بليون دولار. ويمكننا القول بثقة إنه بفضل العمليات المشتركة التي نفذتها وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان وجهاز الحدود التابع لروسيا، تمت حماية أكثر من ١٣ مليون نسمة من سكان العالم من التعرض للموت الأبيض.

واليوم بلغ حجم ما صادرته طاجيكستان أكثر من ٨٠ في المائة من الهيروين والأفيون من التجارة غير القانونية في منطقة آسيا الوسطى، وأكثر من ٧٠ في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة. ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، كان ترتيب بلدنا الرابع بالنسبة لحجم الهيروين المصادر والثالث بالنسبة لحجم الأفيون الخام المصادر. ولم تنتج تلك المنجزات من الجهود المشتركة لوكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان ولخدمة الحدود الروسية فحسب، وإنما أيضا من جهود الدول المانحة التي قدمت مساعدة مالية وتقنية سخية، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي نقدر جهوده تقديرا كبيرا.

وبالرغم من أن النجاح في مكافحة تهريب المخدرات على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي طاجيكستان نفسها قد تضاعف تعزيزها عدة مرات، لا يمكننا أن نقول إن الشبكة الأمنية لمكافحة المخدرات فعالة ١٠٠ في المائة. ففي المناطق المتاخمة لأفغانستان، ما زال عشرات من المختبرات تنتج الهيروين، الذي تنتظر أطنان منه إرسالها في طريق الموت إلى أوروبا وأمريكا. وما زال تحت الرماد المتبقي لحركة طالبان اللاإنسانية، وميض يمثل خطرا على الأمن الدولي والإقليمي.

إن حدة مشكلة المخدرات في أفغانستان تملي الحاجة إلى وضع استراتيجية دولية مناسبة لا بد أن تشمل تدابير محددة وملائمة ووافية لمكافحة المخدرات داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء. ونحن نشارك بالكامل في التقييمات التي سمعناها اليوم في مجلس الأمن، كما نؤمن بأن موجزا لمناقشة اليوم يمكن أن يشكل الأساس لوضع تلك الاستراتيجية. ونعتقد أنه، مع مواصلة العمل لإنشاء وتعزيز الشبكات الأمنية لمكافحة المخدرات حول أفغانستان، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته للسلطات الأفغانية التي تكافح زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المخدرات في أفغانستان.

كما أننا بحاجة إلى تقديم مقترحات ابتكارية للمزارعين الأفغان الذي يُجتذبون إلى إنتاج خشخاش الأفيون. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الدعم المحدد الهدف لوكالات الجمارك والحدود وإنفاذ القانون فعالا جدا؛ ويمكن رؤية الدليل على ذلك في نجاح البرامج الدولية لمكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات التي تنفذ في طاجيكستان. وسيكون من المكونات الأخرى الهامة لتلك الاستراتيجية في المستقبل أن تنشأ قاعدة بيانات موحدة تتضمن معلومات عن الأشخاص والمنظمات التي ارتكبت جرائم تتعلق بالمخدرات الأفغانية. ولا بد أن نكرس اهتماما كافيا لمسألة مكان منشأ السلائف الكيميائية وكيفية دخولها لأفغانستان.

في الختام أود أن أؤكد أن السيطرة على وحش الهيروين لن تتم إلا إذا ظهر تحالف موحد لجميع البلدان المجاورة، تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي واليابان، تحالف يمكنه، بالدور التنسيقي من الأمم المتحدة، أن ينفذ استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الأفغانية. ونحن في طاجيكستان، على اقتناع بأن المقاومة الجماعية الوحيدة لخطر المخدرات العالمي الناشئ من أفغانستان سيمنح ذلك البلد فرصة لتخليص نفسه مرة واحدة وإلى الأبد من تركة الهيروين التي خلفتها حركة طالبان، ولتطوير الوئام الوطني والاستقرار، ولتقديم إسهامه في قضية دعم السلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم الثاني ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي، لعقدكم هذه الجلسة، وكذلك لوكيل الأمين العام غينو وللمدير العام كوستا لإحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما صباح هذا اليوم.

بعد مرور أكثر من عام ونصف على انهيار حركة طالبان، لا تزال أفغانستان ترزح في حالة غريبة بين الحرب والسلام. وبالرغم من أن الإطاحة بحركة طالبان وتنظيم القاعدة من السلطة وإنشاء السلطة الانتقالية - فضلا عن إنجازاتها الجديرة بالإشادة والهامة - أمر مشجع ومصدر ارتياح للأفغانيين، وللمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره، لم يجد البلد نفسه يسير في طريق لا رجعة فيه نحو الاستقرار والحياة العادية. ولم تبسط بعد سلطة الحكومة المركزية في جميع أرجاء أفغانستان. وما زال انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد - بما في ذلك العاصمة - مشكلة أساسية. ولم يكن الهجوم الأخير بعملية التفجير الانتحاري على القوات الألمانية في كابل، والذي أدى للأسف إلى مقتل أربعة جنود، إلا آخر هجوم في سلسلة من الهجمات. إن المشاكل الأمنية المستمرة مدمرة بصورة خاصة لأن صياغة دستور جديد والموافقة عليه وإجراء الانتخابات العامة التي نص عليها اتفاق بون، ينبغي أن تكتمل بحلول شهر حزيران/يونيه القادم. كما أن تلك المشاكل أعاقت الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي أبطأت من التجديد الاقتصادي للبلد.

وقد أنشأ تأثير انعدام الأمن المستمر، بالترافق مع الافتقار إلى الأموال الكافية لإعادة الإعمار، اتجاها سلبيا في أفغانستان. ومن أجل عكس ذلك الاتجاه، ثمة حاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بتمكين الجيش الأفغاني الجديد، الذي ما زال تعداده يبلغ ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جندي فقط معظمهم متمركزون حول كابل - وهو أقل بكثير من العدد المتصور البالغ ٧٠٠٠٠ أو أكثر.

ونتيجة لذلك، أتى اعتماد الحكومة المركزية على القادة المحليين لحفظ النظام حتى الآن على حساب السلطة المركزية كما يكمن في جذور عدد من المشاكل.

ويتوقع الشعب الأفغاني وجيرانه - الذين تحملوا خسائر هائلة منذ أكثر من عقدين نتيجة للخروج على القانون وعدم الاستقرار في أفغانستان - في المجتمع الدولي ألا يقلص التزاماته للأفغان. إن فعل غير ذلك سيوازي ترك أفغانستان للفوضى، وترك البلد مفتوحا على مصراعيه لكي تعود حركة طالبان وأسامة بن لادن إلى الداخل ويحولانها مرة أخرى إلى قاعدة لعملياتهما الإرهابية.

والواقع أن الدليل على تلك الموجة من النشاط في أفغانستان وافر: إذ أعادت حركة طالبان وتنظيم القاعدة وجماعة حكمتيار تنظيم أنفسها. وفي الأسبوعين الماضيين، قامت بـ ٢٠ عملية ضد القوات الأمنية والأشخاص الموالين للحكومة، مستخدمة أجهزة ومتفجرات متطورة أكثر فتكا. ولئن كانت تتركز بصورة أكثر في المقاطعات الشرقية، فإنها بدأت تستهدف بصورة متزايدة مناطق في وسط أفغانستان. إن قيادتها المركزة والظاهرة بصورة متزايدة - بما فيها القادة السابقون بالإضافة إلى قادة جُدد ناشئين - أكثر صراحة ونشاطا من التكلم إلى وسائط الإعلام، تحريضا للأفغان على معارضة الحكومة المركزية والقائمة تطول.

إن بلدي، بوصفه أحد جيران أفغانستان، يشعر بالقلق بصورة خاصة من الزيادة المستمرة لإنتاج الأفيون في أفغانستان. وبالرغم من الجهود الجديرة بالإشادة للرئيس كرزاي وإدارته، بالإضافة إلى جهود منظومة الأمم المتحدة، ما زالت أفغانستان المركز الرئيسي لإنتاج الأفيون بصورة غير مشروعة في العالم. و، كما شدد الأمين العام في آخر تقاريره (S/2003/333)، تبقى زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات والاتجار بها مصدر قلق وطني ودولي رئيسي.

ولا شك، أن انعدام الأمن والاتجار بالمخدرات في أفغانستان يعزز أحدهما الآخر، ويسهمان كلاهما في التحول إلى الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة العابرة للحدود الوطنية. وفي جميع أرجاء العالم، تصبح الخطوط بين الجريمة المنظمة العالمية والإرهاب العالمي ضبابية بصورة متعذرة كما نمت الروابط بينهما في العقد الماضي. والاعتراف بهذه الحقيقة ينبغي أن يجبر الحكومات على البدء في إدخال إصلاحات على استراتيجيتها المتبعة لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات على السواء.

ونحن نؤيد فكرة الترويج لوضع استراتيجية شاملة، برعاية الأمم المتحدة، لمكافحة المخدرات تقوم على أساس التعاون الوثيق بين الأطراف المعنية والسلطة الانتقالية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، نرى أن هذه الاستراتيجية الشاملة ينبغي أن تكون شاملة بالمعنى الكامل، بحيث تجمع كل الجهات الفاعلة والأطراف المهتمة - بما في ذلك المجتمع المدني والحكومات - من بلدان المصدر والعبور والمقصد معا. ويجب أيضا أن تستهدف معالجة جوانب كل المشكلة، بما في ذلك زراعة الأفيون، وتصنيع المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها.

وتكمن المشكلة في جانب العرض بقدر ما تكمن في جانب الطلب على المخدرات. وانعدام الأمن في أفغانستان، الذي أشرت إليه آنفا، وانهيار الهياكل الأساسية الاقتصادية في ذلك البلد، مما أدى إلى انتشار البطالة والافتقار إلى الأنشطة الاقتصادية، من بين المشاكل الأساسية التي يجب معالجتها في جانب العرض. وبالتالي ينبغي أن تبدأ إعادة تعمير أفغانستان بشكل فعال. ويقتضي استبدال المحاصيل وجود نظام للائتمان. وينبغي تدريب القوات الأفغانية المسؤولة عن إنفاذ القانون في مجال المخدرات وتجهيزها وتمويلها. هذه بعض التدابير التي يلزم اتخاذها في جانب العرض. ومن الواضح أن الإدارة الأفغانية، باعتبارها كيانا تم تشكيله حديثا، لا تستطيع ببساطة تنفيذ كل هذه التدابير وبالتالي تحتاج إلى مساعدة واسعة النطاق.

إن مكافحة الاتجار بالمخدرات تتطلب مساعدة بلدان العبور لتمكينها من بناء القدرة اللازمة لاعتراض شحنات المخدرات. وهي تحتاج إلى المساعدة في مجالات شتى، مثل تبادل المعلومات والاستخبارات، ووسائل وتكنولوجيات الكشف والاتصال الجديدة. ويجب ألا يكون هناك شك في أن التصدي للمشكلة في المصدر وفي بلدان العبور أقل تكلفة للبلدان المقصودة.

ولكن من الواضح أنه من دون نجاح الجهود في جانب الطلب بغية تخفيض الطلب بشكل كبير، لا يمكن لمكافحة تجار المخدرات أن تؤتي ثمارها. وما دامت إمكانية تحقيق المكاسب الضخمة السريعة قائمة، سيظل من الصعب جدا وضع نهاية لتجارة المخدرات المهلكة. وما من شك في أن الخفض الممكن في العرض نتيجة للإجراءات التي تتخذ في بلدان المصدر والعبور لا يؤدي إلا إلى زيادة في سعر المخدرات، مما يحدث حافزا أقوى للمزارعين وتجار المخدرات.

وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها جارة لأفغانستان، تمثل الطريق الرئيسي لعبور المخدرات إلى الغرب، وفي الوقت نفسه أصبحت هي نفسها بلدا مقصودا. وبالتالي ظللنا نولي أهمية عليا لمكافحة الاتجار بالمخدرات ونحث المجتمع الدولي على التضافر في هذا المسعى. وكما تم الاعتراف بذلك في آخر تقرير للأمين العام، فإن إيران تتصدى للمشكلة في المصدر من خلال توفير الموارد للأعمال العامة ومشاريع البنية الأساسية التي تتطلب أيد عاملة كثيرة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، قدمنا مساعدة إلى الحكومة الأفغانية بمختلف الطرق، بما في ذلك الاستثمار في استبدال المحاصيل، وتدريب ضباط إنفاذ القانون الأفغان في

إيران، وتدريب الأفراد وتجهيز مكاتب إنفاذ القانون في خمس مقاطعات أفغانية، وبناء ٢٥ مركز خفر للحكومة الأفغانية. ووفقا لتقديراتنا تبلغ القيمة الإجمالية لمساهمة إيران في مختلف مشاريع إعادة تعمير أفغانستان فاقت ٦٨ مليون دولار حتى آذار/مارس ٢٠٠٣.

لقد دفع بلدي ضريبة بشرية ومادية باهظة في مكافحته الاتجار بالمخدرات. ونتيجة لذلك ظلت إيران دائما تحقق أكبر عدد، وبفارق كبير، من مجموع عمليات ضبط المخدرات في العالم. وبما أن إيران بلد مقصود، فإن وكالاتها تنفذ مختلف المبادرات لمعالجة إساءة استعمال المخدرات. وبوسع المجتمع الدولي أن يعول دائما على استعدادنا للإسهام بفعالية في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالمخدرات.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعلن عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في أفغانستان منذ اتفاق بون، ما زالت هناك تحديات كبيرة. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلتها حتى الآن حكومة الرئيس كرزاي لتنفيذ الاتفاق، ويقف بقوة في التزامه بمساعدة الإدارة الأفغانية على تحقيق هذه الغاية. وندعم أيضا الأمم المتحدة، ولا سيما السيد الإبراهيمي، في أداء مهامهما الهامة في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، هناك أيضا دور للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، فرانسيسكو فندرل.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة السلم والأمن القابلين للنمو والدوام. وحل مشاكل ما بعد الصراع يمثل دائما تحديا هائلا، وبصورة أكثر في أفغانستان، وهي أحد أفقر البلدان في العالم. وقد عانت أكثر من ٢٠ عاما من الحرب، والتراع والكوارث الطبيعية. ومن الضروري أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة تامة في إعادة تعمير البلد اقتصاديا ومؤسسيا، وأن يؤيد تماما العملية السياسية التي ترتكز عليها إعادة التعمير. والتوقيع على إعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي أكد أيضا على أهمية التعاون الإقليمي السلمي والبناء.

وما زال الافتقار إلى الأمن مسألة تثير قلقا بالغا. ونأسف للخسائر في الأرواح، مثل التي تكبدها مؤخرا البلدان الأوروبيان، أسبانيا وألمانيا، في اضطلاع قواتهما بأنشطتها في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وكإسهام في هذا القطاع الحيوي، تضطلع كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدور أساسي في نشر القوة الدولية، التي يتألف معظمها من قوات من الاتحاد الأوروبي، والتي أحدثت تحسنا كبيرا في الحالة الأمنية في كابل وفيما حولها. وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا مشاركة نشطة في الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني الأفغاني عن طريق تعزيز الجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين، بما في ذلك وحدات مكافحة المخدرات وشرطة الحدود، فضلا عن تدريب أفراد الجهاز القضائي وإصلاحه. وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك إعادة هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية ووكالات الاستخبارات يتسم

بأهمية قصوى بالنسبة لإمكانية نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقبلة، التي تبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وثمة تحد آخر هو جعل المؤسسات التي تنشأ حديثا والمنشأة بالفعل تعمل بطريقة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وتوسيع نطاق تأثيرها ليمتد إلى المحافظات. وللاتحاد الأوروبي التزام طويل الأمد بالمساعدة على إقامة دولة أفغانية قابلة للبقاء تقوم على أساس الديمقراطية وسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه لعمل لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة.

وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن قدرة الدولة الأفغانية على البقاء في المستقبل ستتوقف إلى حد كبير على أن تكون حكومتها ذات قاعدة عريضة وممثلة للشعب تمثيلا كاملا وأن تحظى على هذا النحو باعتراف أغلبية الشعب الأفغاني. وعملية اللويا جيرغا الدستورية الوشيكة، التي ستؤدي إلى اعتماد دستور جديد في تشرين الأول/أكتوبر، وإجراء الانتخابات الوطنية في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ستكون لهما أهمية أساسية لمستقبل أفغان السياسي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الأهمية التي يوليها للإعداد للدستور الأفغاني الجديد وإجراء انتخابات كاملة وديمقراطية في أفغانستان، على النحو المبين في اتفاق بون. وينبغي لهذا الدستور الأفغاني الجديد أن يكون حجر الزاوية لإنشاء هذا المجتمع الديمقراطي الأفغاني. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات ويؤكد أن من المهم مواصلة العملية التي تفضي إلى هذه الانتخابات.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بتقديم مساهمة كبرى لإعادة إعمار أفغانستان، حيث ما فتئ من بين المانحين الرئيسيين منذ بداية العملية. وكان التزام الاتحاد الأوروبي بكامله لعام ٢٠٠٢ – أي التزام الدول الأعضاء بالإضافة إلى اللجنة – حوالي ٨٥٠ مليون يورو. وحتى اليوم، دفع ٨٠٠ مليون يورو. وبلغت تعهدات الاتحاد الأوروبي للسنوات٢٠٠٢ — ٢٠٠٦ مبلغ ٢,٢٥ بليون دولار، أو قرابة ٤٥ في المائة من مجمل التعهدات المقطوعة في مؤتمر المانحين في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومول الاتحاد الأوروبي زهاء ثلث نفقات الميزانية الراهنة للحكومة الأفغانية، مما يدعم بالتالي دعما مباشرا الميزانية المخصصة للمدرسين، والممرضين، والشرطة، والإداريين، والهيكل الأساسي للحكومة.

واضطلعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأدوار رائدة في مجالات حاسمة للمساعدة الإدارية والتقنية. وقدمت اللجنة الأوروبية أيضا مساعدة تقنية للإنعاش وإعادة البناء، مع التأكيد على إصلاح القطاع العام ودعم الميزانية، والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وإعادة بناء الهيكل الأساسي، وعلى وجه الخصوص طريق كابول – جلال أباد – تركهام، والرعاية الصحية الأساسية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي النقص الخطير في أموال الميزانية، ويحث المانحين على النظر في سبل ملء الفجوة، بما في ذلك الوفاء في الوقت المناسب بالتعهدات المقطوعة في طوكيو. ويشجع الاتحاد على تخصيص معونة إنمائية بطريقة تعزز دور الحكومة المركزية وتكفل وصول عائدات السلام المنظورة إلى السكان الأفغان جميعا بأسرع وقت ممكن.

والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دوره الرائد في جهد إعادة الإعمار، مصدر كبير من مصادر المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان. وبلغت مساهمات الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٦٥٠ مليون دولار، وبرامج تبدأ بالمعونة الغذائية – عن طريق برنامج الغذاء العالمي، إلى برامج

صحيـة طارئـة، وخدمـات الميـاه والتصحـاح – عـن طريــق منظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

وإلى جانب المهام الفورية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، ثمة هدف من بين الأهداف الرئيسية لتقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة إلى أفغانستان هـو تحسين توفير الغـذاء والحصول عليه وتعزيز البدائل عن إنتاج الخشخاش. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا قويا أن إنتاج المخدرات والاتجار بها يقوضـان جـهود التنميـة، ويزعزعـان اسـتقرار الأنظمـة السياسية، ويولدان الفساد ويزكيان الجريمة المنظمة، بل وقد يمولان الأنشطة الإرهابية. ويقوض تهريب مخدرات الأفيون والحشـيش الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتمـاعي للبلـدان، ويعرض للخطر السلم والأمن في المنطقة بأسرها.

ونحن ملتزمون بتنسيق مساعدتنا مع المملكة المتحدة، الـتي تقـود الجـهود الدوليـة لمكافحـة المخـدرات بغيـة دعـم حكومـة أفغانستان في القضـاء على زراعـة وتصنيـع الأفيـون والاتجار غير المشروع به. ونحن نعترف أيضا بـأن الجـهود الدولية للتصـدي لمشـكلة المخـدرات تنطـوي علـى شـواغل وأولويـات إنمائيـة علـى حـد سـواء، وخفـض الطلـب علـى المخـدرات، وتعزيـز قـدرات إنفـاذ القـانون. وينبغي أن نركـز أيضـا علـى الطـرق الـتي تسـلكها المخـدرات، لأن مكافحـة المخدرات يجب أن تكون شاملة جغرافيا وتتصدى في الوقت ذاته لمشـاكل الإنتـاج، والاتجـار والاسـتهلاك في كـل النقـاط علـى الطـرق الـتي تسـلكها المخـدرات مـن المنتجـين إلى المستهلكين.

ونؤكـد على ضـرورة التعـاون المكثـف مـع حكومـة أفغانسـتان في تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة الأفغانيـة لمراقبـة المخـدرات. وينبغـي أيضـا أن نسـاعد في تحويـل اقتصـاد أفغانسـتان إلى اقتصـاد يعمـل بطريقـة طبيعيـة، بعيـدا عـن المخدرات. وتنظيم مكافحـة المخـدرات في إطـار سياسـات إنمائية متماسكة ومستدامة في البلدان المنتجة والمهربة يجب أن يحظـى بالأولويـة. ويجـب التصـدي للمخـدرات باعتبارهـا مجموعـة أوسـع مـن المسائل الإنمائيـة والمسـائل المتعلقـة بالرفـاه الإنسـاني، الـتي ينبغـي أن تتضمـن اعتبـارات خفـض الفقـر والصحة العامة، على حد سواء.

وأخـيرا، مـن الضـروري علـى المجتمـع الـدولي أن يضاعف جهوده لمساعدة الحكومة الأفغانية في تنفيذ التزامها بالتمسك بالقـانون الـدولي وتوفـير مسـتقبل أفضـل لشـعبها الذي طالت معاناته.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التـالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان.

السيد هاراغوتشي (اليابـان) (تكلـم بالانكليزيـة): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هـذه الجلسـة الـتي تركـز على الحالة الأمنية ومسائل مراقبة المخدرات في أفغانستان.

بـالرغم مـن التدابير الـتي تتخذهـا حكومـة أفغانسـتان والمجتمـع الـدولي، علـى حـد سـواء، للقضـاء علـى محـاصيل الخشـخاش، مـن المتوقـع أن تكـون أفغانسـتان، مـرة أخـرى في عـام ٢٠٠٣، أكـبر منتـج للأفيـون في العـالم. وهـذا يعـني أن قدرا كبيرا من المخدرات سيصدر بطريقة غـير مشـروعة مـن أفغانسـتان، الأمـر الـذي يـترتب عليـه العديـد مـن الأعمـال الإجرامية وعدد هـائل مـن الضحايا في مختلف أجزاء العـالم. وبالإضافة إلى هذا، فإنه يعني أن استعادة الأمـن العـام وتعزيـز السلام في أفغانستان سيتعرضان للخطر. إن زراعة الخشخاش والأعمـال المتعلقـة بـالمخدرات تـثري أمـراء الحـرب في المقاطعـات وتوفـر لهـم الأسـس الـتي ينطلقـون منـها لتحـدي سـلطة الحكومـة المركزيـة. وهـذه مشـكلة خطـيرة جـدا. ومـن الضـروري أن تكـون لدينـا تدابير فعالـة لمكافحـة المخـدرات تسهم في ترسيخ سلطة الحكومة المركزية عـن طريـق تقويض

الأساس المالي لأمراء الحرب، مما يسهم بالتالي في تحسين الأمن وتعزيز السلام.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية. أولا، نؤيد تأييدا قويا استراتيجية السنوات العشر الوطنية لمراقبة المخدرات التي وضعتها حكومة أفغانستان. ونرحب أيضا بمبادرة المملكة المتحدة، باعتبارها الدولة الرائدة في هذا الجهد. والمراقبة الناجحة للمخدرات لا تعتمد على برامج فعالة للزارعين وعلى بناء القدرة لإنفاذ القانون فحسب، وإنما على خفض الفقر أيضا، لأن الفقر يمكن أن يؤدي في كثير من الأحوال إلى مشاكل المخدرات. ولتحسين الحالة الاقتصادية الشاملة للبلد، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية، الأمر الذي نعتقد أنه سيساعد على تمكين الزارعين من التغلب على اعتمادهم على زراعة الخشخاش، تقوم اليابان من جانبها، وبشكل ثابت، بتنفيذ خطة إنمائية إقليمية شاملة – تسمى مبادرة أوغاتا. وبموجب هذه الخطة، تنفذ مشروعات في مجالات مثل توليد الدخل، والرعاية الطبية، والتصحاح، وبناء القدرات للتعليم وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية لتكثيف العمالة.

ثانيا، بالإضافة إلى تعزيز القضاء على الخشخاش ومكافحة تجارة المخدرات داخل أفغانستان، من الضروري أيضا مواجهة المشاكل من منظور إقليمي. فالمخدرات المنتجة في أفغانستان تصدر بطريقة غير مشروعة برا إلى الأسواق في الخارج. ولذلك، من الأساسي أن تراقب الدول المجاورة حدودها مراقبة فعالة وأن تقطع طرق التجارة داخل أراضيها. ونحن نثني على المبادرات والتدابير المختلفة التي تتخذها الدول المجاورة في هذا الصدد، مثل باكستان، وإيران وطاجيكستان. ولا تزال اليابان تؤيد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات في هذه البلدان وتسهم فيه.

ثالثا، يجب أن تتعزز مراقبة كل المخدرات على نطاق عالمي. وما لم يراقب العرض والطلب بالنسبة للمخدرات في العالم أجمع، سيكون من المستحيل مراقبة الاتجار بالمخدرات. ولذلك، فإن المطلوب هو المزيد من التبادل الشامل للمعلومات فيما بين سلطات الجمارك، والمزيد من التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون والتحقيق.

رابعا، كما ذكرت في البداية، المخدرات تؤثر على الأمن العام؛ ولذلك، من البديهي أن تؤدي التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن العام إلى تدابير فعالة لمكافحة المخدرات. وبهذا المعنى، سيعزز النجاح في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وأيضا إقامة جيش وطني أفغاني وقوة شرطة وطنية يتصفان بالمصداقية، فعالية جهود مراقبة المخدرات.

وأود في هذا السياق أن أؤكد أهمية تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أعلن الرئيس قرضاي أنها سوف تبدأ في ٢٢ حزيران/يونيه. ومن الأمور المشجعة أنه التزم أيضاً بإتمام عملية نزع السلاح والتسريح قبل موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه من العام المقبل. وتتصدر اليابان والأمم المتحدة هذه العملية، وتبذلان جهوداً كبيرة لضمان نجاحها. ومن بين التحديات التي نواجهها كفالة حياد وحدة نزع السلاح الخفيفة الحركة، وإنشاء نظام دولي للتحقق، وضمان الأمن العام، وإصلاح وزارة الدفاع، وتعزيز مشروع إعادة الإدماج. ونقدر أعظم التقدير تعاون البلدان التي أوفدت أو أبدت استعدادها لإيفاد أفرقة مؤقتة لإعادة الإعمار إلى المقاطعات. ونحث المجتمع الدولي على تقديم كل التعاون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي لا غنى عنها لتحسين حالة الأمن العام بصفة عامة في كافة أرجاء

البلد، ولتوطيد دعائم عملية السلام، ولإعادة إعمار أفغانستان وإصلاح شأنها.

وبظهور مسائل ملحة جديدة في مناطق أخرى كالعراق والشرق الأوسط، ثمة قلق من اتجاه المجتمع الدولي إلى الانصراف عن أفغانستان. غير أننا ينبغي أن ندرك أن الفشل في ضمان السلام في هذا البلد يمكن أن يكون له تأثير خطير على عملية السلام في المناطق الأخرى أيضاً. وها هي الحالة الأمنية العامة لا تزال في خطر شديد الآن مع أن عملية السلام في أفغانستان تقترب من مرحلة بالغة الدقة، وقد اقترب موعد اللويا جيرغا الدستوري والانتخابات في العام المقبل. ولا يجب أن يتألف دعمنا لعملية السلام من مجرد إيماءات نبادر إليها عندما تكون الحالة في أفغانستان محط تركيز العالم. بل يجب أن نفي بالالتزامات التي قطعناها حتى تتحقق أن تتمتع أفغانستان بالحرية ويظلها السلام والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم يا سيدي بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن عن شهر حزيران/يونيه. واسمحوا لي أيضاً بأن أثني مخلصاً على سلفكم السفير منير أكرم، ممثل باكستان، على إدارته الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لكم يا سيدي على عقد هذه المناقشة العلنية. ويعرب وفدي عن امتنانه لوكيل الأمين العام جان – ماري غينو، وللمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على تقريرهما المتسمين بالشمول والموضوعية وحسن التوقيت في هذا الشأن. وأؤكد مجدداً استعداد حكومتي الكامل لتقديم كل دعم أو مساعدة في وسعها لهما فيما يضطلعان به من مهام معقدة.

إن إعادة الأوضاع في أفغانستان إلى طبيعتها ودمجها في مجتمع الأمم بوصفها دولة متحدة ذات سيادة، تنعم بالاستقرار، ثابتة في مسارها، ومسالمة تعيش في وئام مع جيرانها، هي شروط مسبقة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي. وتعرب أوكرانيا عن ترحيبها بالتقدم المحرز منذ إبرام اتفاق بون وبالتزام الإدارة الأفغانية الانتقالية تحديد أولويات واضحة المعالم لإنعاش البلد وإعادة إعماره، والتحضير لإجراء انتخابات عامة في منتصف عام ٢٠٠٤. ونتعهد كذلك بتقديم دعمنا للجهود التي يبذلها الرئيس قرضاي بهدف تعزيز المصالحة الوطنية، وإنشاء هياكل جديدة للجيش وإنفاذ القوانين، وإصلاح الاقتصاد الوطني.

ولا يزال القلق الشديد يساورنا في الوقت ذاته إزاء المصاعب التي ما برحت تواجه هذا البلد، ولا سيما في مجال الأمن الداخلي. فمن شأن انعدام الأمن واستمرار شيوخ القبائل المحلية في الامتناع عن نزع السلاح وعن تسليم زمام أمورهم للحكومة المركزية أن يقوض التطورات الإيجابية التي حدثت، من قبيل المشاورات العامة في نطاق عملية وضع الدستور، وقرار مجلس الأمن الوطني مؤخراً بتحويل جميع عائدات الجمارك إلى الحكومة المركزية، والتقدم المحرز صوب إجراء تعداد وطني للسكان، والإصلاحات القضائية والإدارية.

ويساور أوكرانيا انشغال جدي إزاء تصاعد الأنشطة التخريبية والإرهابية، وهي تدين جميع أعمال العنف والترهيب الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وأقدم صادق مواساتنا في الأرواح التي

أزهقت في الهجمات، وأعرب عن تعازينا للأسر التي فقدت ذويها.

وينبغي للإدارة الانتقالية الأفغانية أن تتخذ بدعم من الأمم المتحدة تدابير عاجلة لتحسين الحالة الأمنية، التي لا تزال الشرط الوحيد الذي يتيح إعادة إقرار سيادة القانون، وكفالة الحماية لحقوق الإنسان، وتعزيز جهود إعادة الإعمار، وتيسير نجاح العمليات السياسية المعقدة. ونرى في هذا الصدد أن تولى أولوية خاصة أيضاً لجزء هام آخر من إصلاح القطاع الأمني، هو تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أعلنها الرئيس قرضاي، ومن المنتظر الشروع فيها خلال الأسابيع المقبلة. ونثني على الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في توفير التبرعات اللازمة لإعداد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذ تلك البرامج.

والخطر المتمثل في المخدرات من أشد العوامل إثارة للانزعاج والمسببة لانعدام الأمن والمثيرة لتحديات خطيرة لجهود بناء المؤسسات ولسيادة القانون في أفغانستان. علاوة على ذلك، فإن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها في سبيلها لأن تصبح أعظم التهديدات التي تواجه الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي في كثير من بلدان العالم. ولا ينبغي أن نغفل عن الصلة بين الاتجار بالمخدرات وبين الظواهر الخطيرة الأخرى من قبيل الإرهاب وغسل الأموال والتهريب.

ومن الواضح أنه لا يمكن لدولة أن تتصدى لتلك التحديات بمفردها. فلا يمكن التصدي لها إلا من خلال عمل متضافر ومنسق وفعَّال من جانب المجتمع الدولي بأسره. كما أن تعزيز دور الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية والضرورة بوصفها أداة قوية في تطوير التعاون الدولي من أجل مكافحة الأخطار المتمثلة في المخدرات.

وتؤيد أوكرانيا التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية الأفغانية للمخدرات واتفاق باريس الذي اقترحته الأمم المتحدة خلال المؤتمر المعني بطرق نقل المخدرات من أفغانستان والذي عقد بمبادرة من الفرنسيين. ولا شك أن نجاح الإدارة الأفغانية في مكافحة المخدرات تتوقف على نجاح عملية السلام برمتها. والسبيل الوحيد لإزالة اعتماد المزارعين على محاصيل المخدرات هو بتزويدهم بسبل بديلة لكسب القوت، وبالمهارات اللازمة في أنشطة اقتصادية أخرى، وبأسواق يمكنهم فيها أن يبيعوا منتجاتهم.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا المقترحات بوضع استراتيجية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة لنظام معقد لمكافحة المخدرات التي منشؤها في أفغانستان.

وأكثر المشاكل التي تواجه أفغانستان أهمية هي مشكلات الأمن والحكم الرشيد وإعادة الإعمار.

وحكومة أوكرانيا تعرب عن استعدادها للتعاون بشكل فعال مع الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العمل على المستوى الثنائي، مع الإدارة الانتقالية، لتحقيق الأهداف التي حددها اتفاق بون، ومجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهانئ على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ومجلس الأمن والعضوية العامة للأمم المتحدة سيستفيدان فائدة كبيرة من قيادتكم الماهرة للمجلس

في وقت لا تزال على جدول أعمال المجلس مسائل معقدة وحساسة.

وعلى نحو ملائم جدا، احترتم عقد مناقشة علنية بشأن الحالة في أفغانستان، بوصفها الموضوع الأهم في فترة رئاستكم. ورغم نطاق وتعقد المشاكل المتنوعة التي تواجهها أفغانستان، فقد أحرزت تحت قيادة الرئيس حامد كرزاي تقدما مثيرا للإعجاب في معالجة مهام بناء الدولة، والمصالحة السياسية وإعادة بناء الاقتصاد. إلا أنه من المهم أن تظل الأمم المتحدة مشاركة بالكامل في رصد ودعم التطورات في هذا الجزء الحيوي من العالم.

ونفهم أنه لئن كان محور المداولات اليوم هو مشكلة المخدرات في أفغانستان، فقد تُرِكَت المناقشة مفتوحة للنظر في بعض المسائل الملحة الأخرى المتعلقة بهذا البلد.

واسمحوا لي أولا أن أتناول مسألة المخدرات في أفغانستان. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٣، المعنون ''اقتصاد الأفيون في أفغانستان: مشكلة دولية''، قد استرعى الانتباه إلى الحالة الخطيرة التي نجمت عن الزيادة الكبيرة في زراعة المخدرات وما يمثله ذلك من خطر على أفغانستان والمجتمع الدولي. وإن سنوات عدم الاستقرار، والصراع الداخلي، وسوء الإدارة من جانب الطالبان وتواطؤ دوائر معينة في البلاد وفي الخارج، قد ساهم كل ذلك في الوضع الحالي حيث أصبحت أفغانستان أكبر منتج للأفيون غير المشروع، إذ تستأثر بنحو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من الأفيون. ويبرز التقرير أنه خلال العقدين الماضيين، تزايد إنتاج أفغانستان من الأفيون أكثر من ١٥ ضعفا، حيث بلغ إنتاجها ٣ ٤٠٠ طن في عام ٢٠٠٢.

وكما يبين التقرير، لا يمثل اقتصاد الأفيون في أفغانستان ظاهرة منتشرة على مستوى البلاد وإنما يقتصر على بضع مقاطعات ما زالت تتحدى الحظر على الأفيون الذي أصدره الرئيس كرزاي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وحوالي ٨٠ في المائة من كل إنتاج الأفيون في أفغانستان يقتصر على مقاطعات تقع على طول الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية لأفغانستان. وهذه المنطقة الصغيرة هي أصل ثلاثة أرباع الهيروين الذي يباع في أوروبا وكل الهيروين في الاتحاد الروسي تقريبا.

وتستأثر المخدرات بنسبة ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حرص تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التركيز على أن مشكلة المخدرات في أفغانستان يمكن أن تعزى إلى جذورها الاجتماعية - الاقتصادية. وهذه الظاهرة تقتضي التصدي لها على مستوى متعدد الجوانب، يتضمن خطة عمل شاملة تتيح التنمية المعجلة للمقاطعات المعنية، وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة وفرص العمل وإيجاد خيارات لزراعة محاصيل بديلة لزراعة الأفيون. غير أن أيا من تلك الحلول المتوسطة إلى طويلة المدى لا يمكن أن يتحقق دون تيسير بيئة أساسية من السلام والاستقرار.

إن المناقشات في مؤتمر باريس بشأن طرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، والتي عقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، قد أبرزت الصلة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، وأكدت الحاجة إلى استجابة سريعة ومنسقة وعاجلة للمشكلة. وكون أن هذا النوع من المخدرات الممولة للإرهاب كثيرا ما يكون برعاية الدولة أو بمساعدة وكلاء غير منضبطين لسلطة الدولة، لم يُسَهِّل مهمة مكافحة تلك المخدرات.

وترحب الهند بالجهود التي يبذلها الرئيس حامد كرزاي والحكومة الانتقالية الأفغانية لتنفيذ المراسيم التي تحظر زراعة وإنتاج وتصنيع الأفيون، بما في ذلك الاتجار غير

المشروع وإساءة الاستعمال. وهذه خطوة نوعية إلى الأمام مقارنة بنظام طالبان الذي حظر الإنتاج بغية رفع الأسعار. وفي سعيه إلى ذلك، لم يفشل الطالبان في القضاء على المخزونات الضخمة المتراكمة من الأفيون والهيروين الواقعة تحت سيطرته فحسب، بل سمح ذلك النظام أيضا باستمرار الاتجار في المخدرات بموجب الأمر الواقع. وقد أبدى الرئيس كرزاي جدية حكومته في التصدي لهذه المسألة. وينبغي دعم قراره بإرادة المجتمع الدولي.

وترحب الهند بالإسهام الكبير من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، وفرادى الدول، للتصدي لخطر المخدرات في أفغانستان. والبيان المشترك الذي صدر في ختام الاجتماع السادس للفريق العامل المشترك بين روسيا والهند بشأن أفغانستان، والمعقود في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، قد أعرب عن القلق حيال الزيادة في إنتاج المخدرات في أفغانستان والاتجار غير المشروع بها، وأكد على الحاجة إلى بلورة استراتيجية شاملة، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ملائم في هذه العملية. وتدرك الهند أن معظم هذه المشاريع طويلة الأجل، لكنها ذات أهمية حيوية في القضاء على المخدرات على أساس مستدام.

وقد أعربت الهند في البيان الذي أدلت به في الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن أفغانستان، عن قلقها العميق حيال التقارير التي تفيد بتزايد زراعة الخشخاش في أفغانستان وأيضا حيال تعثر الزخم لوضع استراتيجية لمكافحة المخدرات. ونؤكد على دور المجتمع الدولي في دعم أفغانستان في حملتها لمكافحة زراعة المخدرات والاتجار فيها والجهود اللازمة لتوسيع الخطط الإنمائية لتشمل أنحاء مختلفة من البلاد.

وترى الهند أنه بالنظر إلى خطورة الوضع – أبعاده والآثار المترتبة عليه داخل أفغانستان وخارجها – هناك حاجة ماسة للتصدي لهذه المسألة على أساس فوري استكمالا للبرامج طويلة الأجل الأخرى الجاري تنفيذها أو النظر فيها. وبعض العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية يمكن أن تشمل تخصيص المزيد من الموارد للأجزاء المتأثرة من البلاد لدعم الجهود الأمنية الجارية؛ وتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على إنفاذ حظرها على زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به؛ وتحديد وإزالة عصابات المجرمين عبر الحدود ومعاونيهم المشاركين في توريد وبيع المخدرات، وغسل الأموال المرتبط بذلك، وتوريد الأسلحة، والإرهاب والهجرة غير المشروعة؛ وزيادة التعاون بين البلدان المعنية بتبادل المعلومات، والمسائل القانونية والقضائية، بما في ذلك تسليم مجرمي المخدرات المطلوبين في بلدان أخرى وجهود الضبط؛ وحملة مداهمة قوية على أمراء الحرب المعنيين والأطراف الخارجية المعنية بتسهيل هذه التجارة غير المشروعة.

وما فتئت الهند تؤيد تماما الجهود الدولية الرامية إلى إعادة تعمير أفغانستان وظهورها كدولة مسالمة وقوية ومزدهرة ومتحدة ومستقلة. وقد لاحظنا باهتمام ذلك التقدم الذي أحرز في تنفيذ أحكام اتفاق بون والتنسيق القائم بين مختلف الجهود الدولية الرامية إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء. ويمثل الاتفاق الذي أبرم في أيار/مايو ٢٠٠٣ لتمكين الإدارة الأفغانية من إضفاء طابع المركزية على عملية تحصيل الإيرادات خطوة هامة صوب تطوير قاعدة موارد مستقلة وينبغي أن تحظى بدعم واف من جانب الأطراف المعنية. وتؤيد الهند تأييدا كاملا الحكومة واسعة القاعدة التي يقودها الرئيس حامد كرزاي، وتقدر جهوده الملتزمة للنهوض بالمصالحة الوطنية.

ولهذا الغرض، قدمت الهند صفقة مساعدات تزيد قيمتها على ١٧٠ مليون دولار إلى أفغانستان. وتشمل هذه

الصفقة التزاما عقد مؤخرا بمبلغ ٧٠ مليون دولار لتحسين وإعادة بناء طريق رئيسي يربط ديلارام في أفغانستان بمرافق الموانئ في إيران. كما دربّنا حوالي ٥٠٠ أفغاني في تخصصات تتراوح من إنفاذ القانون والصحافة والطيران المدني إلى السلكين القضائي والدبلوماسي والزراعة. ومن سوء الحظ، فإن الصعوبات المتعلقة بالعبور حالت دون توريد هدية الهند التي تشتمل على مليون طن من القمح إلى أفغانستان. مع ذلك، فقد حوِّل جزء من القمح إلى بسكويت غني بالبروتين لصالح برامج تغذية أطفال المدارس، ويُفهم أنه يكفي لتلبية احتياجات مليون من أطفال المدارس لفترة ستة أشهر. ونعتزم مواصلة هذه العملية.

وما فتئ الأمن يمثل أخطر تحد لعملية بناء السلام وإعادة البناء الاقتصادي في أفغانستان. والتقارير التي تشير إلى تزايد عدم الاستقرار في أفغانستان نتيجة لتردي الوضع الأمني تحتاج إلى معالجة حازمة وحثيثة من جانب المجتمع الدولي قبل أن تفلت الأمور من نطاق السيطرة. ونتقدم بخالص التعازي إلى حكومة وشعب ألمانيا في وفاة ٤ من جنودها أثناء الهجوم الإرهابي الأخير في كابول. وهذا الحادث، الذي اقترن بعدة تطورات أخرى حديثة تتصل بالأمن، مثل مقتل أحد موظفي لجنة الصليب الحمر الدولية في آذار/مارس من هذا العام، تبرز الحاجة المتزايدة لقيام المجتمع الدولي بالتصدي للأخطار التي تتهدد السلام والاستقرار الإقليميين والناجمة عن النشاط الإرهابي في المنطقة.

ويمكن أن يُعزى هذا التصعيد بشكل مباشر إلى الأنشطة التخريبية والإرهابية التي تتسم بجرأة متزايدة والتي تقوم بها عناصر معادية للحكومة الأفغانية، بما في ذلك بقايا الطالبان، والقاعدة، ومن يتبعونهما من شركاء في الجريمة، وجهودهم لإعادة تجميع صفوفهم مع مؤيديهم من الخارج. ولقد أعرب السفير الإبراهيمي، في إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام المجلس بتاريخ ٦ أيار/مايو، عن القلق إزاء الأنباء التي تفيد بعبور عناصر معادية إلى داخل أفغانستان عبر حدودها الشرقية والجنوبية. وبيّنت الحوادث الأخيرة أن عمليات تسلل الجماعات الإرهابية والمتطرفة من تلك المناطق إلى داخل أفغانستان استهدفت العاملين في مجال المعونة الدولية وقوات التحالف في مخطط واضح لتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية من خلال عمليات سياسية واقتصادية. ويتعين توجيه الجهود الدولية الجادة ضد ذلك الخطر.

ويشكل الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان عنصرين حاسمين في السعي إلى إعادة السلم والاستقرار إلى ذلك البلد. ولذا فمن الحيوي أن تتقيد الدول الموقعة بالتزاماتها المبينة في إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويتمثل أحد السبل لكفالة تحقيق ذلك في تكليف الأمين العام بدور رصد تقيد الدول المعنية بالإعلان. ويمكن للحكومة الأفغانية أيضا أن تقدم معلومات قيمة إلى أية آلية رصد تُنشأ في ذلك الصدد.

والتدبير الآخر لتيسير قيام بيئة أكثر أمنا في أفغانستان يتمثل في المضي بسرعة نحو إنشاء هياكل أمنية محلية كضمان لوحدة واستقرار البلاد في المدى الطويل. ويلزم تنفيذ تلك العملية بطريقة مدروسة بدون إضعاف الموارد وتحديد القوة الحالية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تستمر عمليتا نزع السلاح والتسريح في المضي قدما.

لقد بلغنا مرحلة حساسة في عملية إقامة أفغانستان مستقرة وآمنة. ولذا من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي الانخراط بنفس الكثافة في مهمة إخراج أفغانستان من عصور الظلام التي عاشتها تحت نير الطالبان إلى نور القرن الجديد في ظل نظام ديمقراطي مستقر. ولقد ذكر وزير خارجية الهند

مؤخرا في إشارة إلى مسؤوليات المجتمع الدولي في هذا الصدد أنه ”لن يُسمح لقوى الإرهاب، وقوى الظلام، وقوى الجهالة والتطرف بأن تلقي بظلالها الكثيفة على مستقبل شعب أفغانستان“. ومن أجل هذا، يحتاج المجتمع الدولي إلى المثابرة على العمل بالتزام وتضامن وسخاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكيفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة قضية للسلم والأمن ذات أهمية دولية كبيرة. وتعطي نيوزيلندا أولوية رئيسية للإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة في إحياء أفغانستان، وذلك لإرساء الأمن وإعادة بناء المجتمع. ونحن ننظر إلى دور الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بوصفه أمرا هاما جدا في هذه العملية.

لقد استمعنا إلى إحاطتين إعلاميتين صباح اليوم، بشأن الوضع العام في أفغانستان وبشأن التحديات التي تشكلها زراعة المخدرات والاتجار بها. وذكّرتنا بقوة الإحاطة الإعلامية الممتازة للسيد كوستا بالعلاقات المترابطة فيما بين العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تسهم فيما يجري من زعزعة للاستقرار. فمعالجة الاقتصاد القائم على المخدرات خطوة أولى ضرورية في التصدي لمجموعة من الأنشطة غير القانونية. والروابط بين المخدرات وسلطة الحكومة المركزية وقدرتها على تنفيذ معالم أساسية في اتفاق بون وتحقيق أمن أوسع نطاقا لا تزال تشكل تحديات رئيسية. ونحن نقدر تماما جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجهود الدول الأعضاء التي تقدم إسهامات هامة في الجهود المبذولة للقضاء على المخدرات في أفغانستان .

وبالانتقال إلى الحالة عموما في أفغانستان، كان مشجعا أن نرى منجزات الحكومة الانتقالية منذ العام المنصرم. فإنشاء لجنة دستورية واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، وعودة ٦ ملايين طفل تقريبا إلى المدارس، واستيعاب ١,٧ مليون لاجئ في المجتمعات المحلية كلها تطورات ايجابية. ونحن نشجع على إحراز المزيد من التقدم في المعالم الأساسية الواردة في اتفاق بون، خاصة في المرحلة المؤدية إلى الانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها العام القادم.

ولقد ساورنا القلق إزاء الهجمات التي وقعت مؤخرا على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول. إن تلك الهجمات تضاعف أهمية تعزيز المؤسسات الأمنية الوطنية وتقديم الدعم إلى القوة الدولية وعملية الحرية الدائمة.

وبالإضافة إلى توفير الموظفين للقوة الدولية ودعم عملية الحرية الدائمة منذ أواخر عام ٢٠٠١، أعلنت حكومة نيوزيلندا مؤخرا عن إسهام إضافي في إعادة إعمار أفغانستان. ذلك أنها ستسهم بأحد أفرقة إعادة الإعمار في المقاطعات التي تعمل مع الحكومة الانتقالية الأفغانية لبسط نفوذها خارج كابول، وتعزيز البيئة الأمنية، وتشجيع جهود إعادة الإعمار، ورصد وتقييم جهود الإصلاح المدني والسياسي والعسكري من خلال مشاركة المجتمعات المحلية. وإذا تبين أن ذلك يقع في حدود قدرتنا، سيمتد إسهامنا ليشمل قيادة فريق لإعادة الإعمار في المقاطعات. وسيكمّل ذلك نشر أفراد من قوة دفاع نيوزيلندا للعمل مع فريق بريطاني يقدم التدريب على الإشراف والقيادة للجيش الوطني الأفغاني في كابول.

وتدرك نيوزيلندا تماما الحاجة إلى تحقيق تحسينات ملموسة في نوعية حياة سكان أفغانستان، مع تقديم

استثمارات طويلة الأجل أيضا في بناء القدرات، وذلك من خلال أنشطة إعادة الإعمار والتنمية. ولقد وجهت هذه الاعتبارات إسهامنا نحو المساعدة الإنسانية في أفغانستان.

وختاما، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى أن يطمئن المجتمع الدولي حكومة أفغانستان وشعبها على عزمنا مواصلة المشاركة في جهود المساعدة الأمنية والإنسانية من أجل إحياء بلدهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ايرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه.

ويعرب وفد كولومبيا عن تضامنه مع الشعب الأفغاني، ضحية العنف المستفحل والتطرف الديني اللذين قوضا حقوقه الأساسية. فلقد عانى الشعب الكولومبي هو الآخر من العنف النابع من الجماعات المسلحة والعنيفة غير القانونية المستمرة في نشر الرعب والموت من أجل إحداث الفوضى ومنع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي من حق جميع شعوب العالم.

إن كولومبيا، التي ما فتئت تشن حربا لا هوادة فيها ضد المخدرات غير المشروعة والإرهاب، تلاحظ بقلق خاص أن زراعة الأفيون في أفغانستان قد وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى مستويات عالية. ونحن نعرف بشكل مباشر المهمة الشاقة التي تواجهها السلطات الأفغانية في القضاء على هذه المحاصيل لأننا منذ سنوات عديدة ما زلنا نبذل جهودا كبرى ونستثمر مئات ملايين الدولارات للقضاء على هذه المحاصيل في بلادنا. فلقد نجحنا في عام ٢٠٠٢ في عكس مسار الاتجاه التصاعدي لهذه المحاصيل، والذي انخفض لأول مرة في التاريخ بنسبة ٣٠ في المائة.

ويسلم المجتمع الدولي بأن المشكلة العالمية للمخدرات والجريمة المرتبطة بها هي إحدى أخطر الآفات على البشرية اليوم وتشكل تحديا هائلا. فبالإضافة إلى مشكلة الصحة العامة التي يسببها استهلاك المخدرات غير المشروعة، وما تتركه من عواقب وخيمة على الأسرة والمجتمع، يوجد أيضا الخطر الداهم الذي تمثله هذه المشكلة للأمن الدولي. فالمخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة هي الثلاثي الفعال للجريمة الدولية. ولقد تبين عدم كفاية الإجراءات التي اتخذها أشد البلدان تضررا للتصدي لهذا الأمر عندما لا يلتزم المجتمع الدولي كله بالقضاء على كل عنصر من هذه العناصر من خلال التعاون الدولي.

يتزايد الترابط بين مشكلتي المخدرات والإرهاب العالميتين، حيث أن معظم الجماعات الإرهابية لا تحوز على الموارد الغزيرة التي يولدها الطلب المتزايد على المخدرات فحسب، ولكنها تشارك مباشرة أيضا في ذلك العمل التجاري الشرير. وما حدث في السنوات الأخيرة في أفغانستان يدلل على هذا. والواقع أن الجماعات المتطرفة تعززت ماليا نتيجة التوسع المنذر بالخطر للزراعة غير المشروعة في ذلك البلد وتهريب الأفيون الناجم عنها، إلى أوروبا بصورة أساسية.

ولذلك السبب، نرحب بأن مجلس الأمن سيعتمد اليوم بيانا رئاسيا يقر فيه بالروابط بين هاتين المشكلتين ويبرز فيه الخطر الذي يشكله هذان النشاطان على أفغانستان وجيرانها والعالم بأسره. ونرحب أيضا بالمناشدة الموجهة إلى البلدان المجاورة والمجتمع الدولي لتكثيف تعاونهم فيما يتعلق بالأمن ومراقبة الاتجار بالمخدرات وسلائفها والجرائم المتعلقة

بها من قبيل غسل الأموال. ونقر بالعمل الذي أنجزته البلدان التي ساعدت أفغانستان في كفاحها ضد الاتجار بالمخدرات ونشدد على ضرورة مواصلة ذلك العمل وتكثيفه. ونؤيد النداء بتخفيض مستوى استهلاك هذه المواد في العالم وبتوفير برامج إنمائية بديلة للمزارعين الأفغان وبفتح الأسواق أمام منتجاتهم.

وقد أقرت الجمعية العامة ومجلس الأمن ذاته مرارا وتكرارا بالروابط بين الإرهاب العالمي والاتجار بالمخدرات. ويجب أن ينفذ المجتمع الدولي بعزم التزامه بمكافحة هاتين الظاهرتين الخطيرتين، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. وقد تخطت مشكلة المخدرات العالمية مجالي الصحة العامة والشرطة، بعد أن أصبحت أمرا من أمور الأمن الوطني بسبب أثرها الخطير على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأمم.

وبصفتي ممثلا لدولة ظلت ضحية التحالف الشرير بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، أود أن أبلغ المجلس – الذي أُقر بأنه أكثر حكمة بكثير من عباراتي – تحذيرا مستنبطا من واقع الخبرة. إن الإرهابيين لا يشاطروننا قيمنا. فالاتجار بالمخدرات غير المشروعة ليس، بالنسبة لهم سوى وسيلة فعالة لتمويل أعمالهم. ولذلك، لا يمكننا أن نقلل التزامنا باحتواء جميع المصادر الممكنة لتمويل الإرهابيين من خلال جملة أمور مثل تعزيز نظمنا التشريعية، وفرض رقابة فعالة على المصارف وتبادل ملائم للمعلومات على الصعيد الدولي.

في كولومبيا صار التحالف المميت بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات واضحا. والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – جماعة من الغوار تقول إنها تحارب من أجل قضايا سياسية – تصدت في بادئ الأمر لمنظمات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولكنها غيَّرت بعد ذلك بقليل مسارها لتتعايش معهم ولتحمي محاصيلهم ومختبراتهم مقابل مدفوعات نقدية أو عينية – عادة أسلحة. وبعد ذلك، صارت تشترك في الزراعة غير المشروعة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فعالجت أوراق الكوكايين لإنتاج العجينة الأساسية. وحاليا، تعالج العجينة وتشحن الكوكايين إلى أماكن المستهلكين.

لذلك يجب أن نضع في الحسبان أن ارتباط الإرهابيين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات ومشاركتهم فيه أصبحا من الأمور الحتمية تقريبا وسيزدادان مع مرور الوقت وسيجعلان مهمة خنق الإرهاب من مصادره الاقتصادية أكثر صعوبة.

جميع أشكال ومظاهر الإرهاب على نفس القدر من الخطورة على السلم والأمن الدوليين. ويتشاطر جميع الإرهابيين أهدافا ووسائل مترابطة. فهم يعارضون الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتسوية السلمية للصراعات وحرية التفكير والتعبير، ضمن قيم أخرى غير ملموسة. ولذلك فإن أهدافهم متشابهة جدا في جميع أنحاء العالم، وأعداءهم هم نحن جميعا الذين نتفق على الضرورة الماسة للدفاع عن تلك القيم.

ومثلما تصدت الأمم المتحدة لإرهاب القاعدة بسرعة وحسم، يقع على عاتقها الآن التزام المشاركة في مكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره التي تشكل أخطارا كبيرة على السلم والأمن الدوليين – وستكون الإنسانية جمعاء ممتنة لذلك. لذا، يؤكد وفدي مجددا التزام كولومبيا بالكفاح المباشر ضد الإرهاب ويرحب بأي مبادرة تساعد على القضاء على تلك الآفة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام كبير المبادرة التي قدمها مؤخرا في هذه القاعة رئيس حكومة إسبانيا – اقتراح قد يؤدي إلى استكمال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بغية توسيع نطاق أحكامه فيتم بذلك

تشديد قبضة المجتمع الدولي بقدر أكبر حول خناق جميع الذين جعلوا العنف والإرهاب سبيلا للحياة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الأضواء العالمية ليست مسلطة اليوم على أفغانستان. ومع ذلك، من الأهمية القصوى ألا نفقد تركيزنا على أفغانستان. فقد تم إحراز تقدم كبير منذ اتفاق بون، ولكن لا يزال هناك الكثير الواجب إنجازه قبل أن نتمكن من كفالة سلم وأمن حيويين دائمين.

وتعتقد النرويج أن الأمم المتحدة ينبغي أن تصير طرفا فاعلا رئيسيا في عملية إعادة تعمير بيئات ما بعد الصراع. ولذلك، نؤيد تماما النهج المتكامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في أفغانستان. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نجحت بالفعل في أداء دور مساعد – مقابل الدور القيادي – في عملية التنمية. ونؤيد على نحو تام العمل الذي ينفذه السيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ويسرنا جدا أن نلاحظ العلاقات الممتازة التي نجمت عن التعاون بين الإدارة الانتقالية الأفغانية والممثل الخاص.

وتشعر النرويج بقلق شديد من جراء الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان. والحالة الأمنية الصعبة – التي أدت إلى الموت المأساوي لأربعة أعضاء ألمانيين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإلى اغتيال أحد موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية وإلى عدة هجمات شنت مؤخرا على موظفي المعونة المدنيين – تقوض إمكانية توفير المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. والقوة الدولية للمساعدة الأمنية حيوية من أجل صون الاستقرار والأمن في منطقة كابل. وستواصل النرويج المشاركة في تلك العملية وكذلك في عملية الحرية الدائمة.

ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الناجح لإصلاح يقوده الأفغان في قطاع الأمن أمر حيوي – في الأمد البعيد – لضمان تنمية سياسية واقتصادية إيجابية في أفغانستان بمساعدة من المجتمع الدولي. وقد لاحظنا باهتمام المناقشات الجارية بشأن إنشاء أفرقة إعادة تعمير بغية زيادة الأمن في أفغانستان. ومن الضروري النظر عن كثب في الشواغل التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق بالخلط بين الأدوار بين تلك الأفرقة وموظفي المعونة المدنيين. إن اقتصاد المخدرات الآخذ في التوسع يشكل تهديدا للسلام والاستقرار، لا في أفغانستان فحسب، ولكن أيضا في المنطقة بأسرها. وتقدر النرويج أن الرئيس حامد كرزاي يلتزم التزاما راسخا بالقيام بهذه المكافحة في أفغانستان بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهي مكافحة تقتضي نهجا متعدد الأبعاد، وإن جهود المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائدة للمانحين المنخرطين في جهود مكافحة المخدرات في أفغانستان، جديرة بالإشادة بصورة كبيرة.

ويفصح اتفاق بون عن جدول زمني طموح لاعتماد دستور جديد ينبغي أن يضمن مصالح جميع النساء والرجال الأفغان. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن يشارك الشعب الأفغاني مشاركة نشطة في عملية تشاور مفتوح في أقرب وقت ممكن. وتؤيد النرويج هذه العملية من خلال اللجنة الدستورية وعن طريق دعم المنظمات غير الحكومية التي تيسر إجراء المشاورات مع السكان على المستويات الشعبية.

إن للأفغان الحق في اختيار قادتهم الخاصين بهم. وهذا معترف به بصورة واضحة في اتفاق بون. ويتمثل الشرط المسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في توفير حالة أمنية يشعر فيها الأشخاص بأنهم أحرار في التعبير عن آرائهم

دون خوف أو تخويف أو اضطهاد. وموافقة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور رئيسي في الإعداد للانتخابات أمر جدير بالترحيب ومطلوب.

وقد تحقق تقدم كبير مؤخرا في توضيح العلاقات بين الحكومة المركزية والمقاطعات، لا سيما فيما يتعلق بإيرادات الجمارك والضرائب. ونحن نؤيد بشدة الإدارة الانتقالية الأفغانية في جهودها للتحكم في جمع الإيرادات المحلية.

إن أفغانستان أحد المتلقين الرئيسيين للمساعدة الإنمائية النرويجية. وقد تعهدت النرويج بتقديم ٥٣ مليون دولار كمساعدة لأفغانستان في عام ٢٠٠٣. وتم حتى الآن، دفع حوالي ٨٠ في المائة من المبلغ أو الالتزام به. وللنرويج منظور طويل الأجل بشأن التزامها حيال أفغانستان.

ومن الجوهري أن يفي المجتمع الدولي بالتعهدات التي قطعت في المنتدى الإنمائي لأفغانستان في آذار/مارس هذا العام وأن يدفع التمويل بالكامل وبأسرع ما يمكن. إن النرويج مؤيد قوي لآليات التمويل المشترك، من قبيل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان. ومن أجل تعزيز الإدارة الانتقالية الأفغانية، من المهم أن يدعم كبار المانحين أيضا الميزانية الوطنية الأفغانية من خلال الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان.

والنرويج مسرورة جدا لأن السلطات الأفغانية تولت القيادة في التنسيق بين المانحين، من خلال إنشاء آلية الفريق الاستشاري. وفي نفس الوقت، تؤكد استمرار الحاجة إلى إجراء إنساني مرن ومستقل.

وهناك خطر حقيقي في أن تتأخر عملية بون إذا لم يبسط الأمن في المقاطعات. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية إلا من خلال التزام طويل الأجل من المجتمع الدولي في أفغانستان. إن استتباب الأمن من أكثر الشروط الأساسية للتنمية الإيجابية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): لقد قدمت الحوادث الأخيرة دليلا قاطعا على الصلة بين الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات التي تؤججه. إن أنشطة مافيا المخدرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر وغسل الأموال، وجميعها لا تمثل خطرا اقتصاديا واجتماعيا فحسب، وإنما أيضا تحديا مباشرا لأمن الدول.

الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدر قلق للجميع - لكل من البلدان الواقعة على طرق الإمداد بالمخدرات والبلدان التي يجري فيها استهلاك المخدرات بصورة أساسية. وقد استرعينا الانتباه مرارا إلى حقيقة أن مرور المخدرات عبر بلدان آسيا الوسطى يتزايد يوما بعد يوم وأن ذلك يزيد من إساءة استعمال المخدرات ليس في آسيا الوسطى وحدها، وإنما في المناطق الأبعد منها بكثير.

وفيا يتعلق بعبور المخدرات عبر أراضي بلدان آسيا الوسطى، يجب أن نسلم بالصلة التي لا جدال فيها لهذه الآفة بمشكلة زراعة الأفيون وإنتاجه في أفغانستان المجاورة. ومما يدعو إلى الأسف ملاحظة أن تدفق المخدرات من أفغانستان لا ينحسر. وبالإضافة إلى ذلك يجري، في المناطق الشمالية لأفغانستان، إنشاء مختبرات للأفيون سرية جديدة وكبيرة بدعم من الجماعات الدولية للمخدرات. كل هذا يوضح النوايا الخطيرة لرجال أعمال المخدرات الذين اختاروا أن يرسلوا منتجاقم عبر بلدان آسيا الوسطى.

ونحن بالتالي نؤيد تأييدا صارما فكرة أن تبقى مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان، لا سيما عبر أراضي بلدان آسيا الوسطى، بندا يحظى بالأولوية في

جدول أعمال المجتمع الدولي كما أن نجاح الجهود الدولية لتعزيز الاستقرار والأمن في أفغانستان سيعتمد على تحقيق درجة حرجة من النجاح في مكافحة المخدرات.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد إسهام حكومة أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وترحب بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات التابعة لمجلس الأمن الوطني الأفغاني. وإننا إذ نؤكد الأهمية الكبيرة للتدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان، نسترعي الانتباه بصورة خاصة إلى الأهمية الجوهرية للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للإدارة الأفغانية وللهياكل الأفغانية التي أنشئت حديثا لمكافحة المخدرات.

وكخطوة إيجابية لمواجهة تحديات تجارة المخدرات ومكافحتها، ألاحظ بدء مشروع جديد لتقديم مساعدة عاجلة لأوزبكستان بغية استئناف العمليات في نقطة تفتيش تيرميز - هايراتون على الحدود الأوزبكية - الأفغانية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن هايراتون نقطة أساسية على طول الطريق التجاري الرئيسي الدولي الذي يربط أفغانستان بآسيا الوسطى. إنه يستخدم بصورة نشطة جدا من جماعات المخدرات الإجرامية للعبور غير المشروع لمعظم إمدادات المخدرات من أفغانستان.

وفي الأعوام القليلة الماضية، استولت وكالات إنفاذ القانون في جمهورية أوزبكستان على أكثر من ٥٠ طنا من المواد المخدرة وهي عابرة، منقولة في معظمها بالسيارات أو بالقطار. وفي الاتجاه الآخر، في داخل أفغانسان، استولت هذه الوكالات على ٧٢ طنا من سليفة أنهيدريد الخليك غير المشروعة. إننا على قناعة بأن تجهيز نقاط التفتيش على طول الحدود الأوزبكية - الأفغانية التي يبلغ طولها ١٥٦ كيلومترا بأحدث ما تم التوصل إليه من معدات سيعزز فعالية مراقبة الشحنات الداخلة إلى أفغانستان والخارجة منها. وسيكون في هذا فائدة ليس لبلدان آسيا الوسطى فحسب، وإنما أيضا لأية دولة تتدفق المخدرات غير المشروعة إلى داخلها من ذلك البلد.

وحظيت أوزبكستان في مكافحتها للمخدرات، بتعاون إيجابي من المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول). وأود أن أعرب عن عميق تقديري للعمل الذي أنجزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكاتبه الإقليمية. وتعلق أوزبكستان أهمية كبيرة على البرامج التي تقوم بها هذه المنظمات وغيرها، من قبيل منظمة التعاون لآسيا الوسطى ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة.

ومما يدعو إلى الأسف، مع ذلك، ملاحظة أن الكثير من البرامج التي تنفذ تحت إشراف مختلف المنظمات الدولية والتدابير التي يمكن أن نتخذها لمكافحة خطر المخدرات في منطقة آسيا الوسطى يفتقر إلى التنسيق، ومواردها غير كافية، ماليا وسوقيا. ونعتقد أننا بحاجة، بدلا من هذه البرامج المجزأة المبعثرة إلى نظام مركزي واحد وواضح وقوي وجيد التخطيط لاتخاذ تدابير المنع والوقاية الرامية، أولا وقبل كل شيء، إلى القضاء على هذا الخطر البغيض في مصادره.

وفي ذلك الصدد، أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأثير مسألة إنشاء مركز إقليمي في طشقند لتبادل المعلومات بغرض مكافحة الجريمة العابرة للحدود، وهي إحدى الأولويات الكبيرة التي نحارب من أجلها المخدرات. وقدم هذه المبادرة لأول مرة الرئيس كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، أثناء زيارة الأمين العام كوفي عنان إلى أوزبكستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونأمل في أن تدعم الأمم المتحدة والبلدان المانحة تنفيذ تلك المبادرة.

ويحدونا الأمل في أن تشجع جلسة اليوم تنشيط مكافحة المخدرات غير المشروعة وأن تعزز جهود كل البلدان المبذولة لوقف هذه البلوى والقضاء عليها. إن العنف المتعلق بالمخدرات، وهو أحد التحديات الخطيرة التي تواجه البشرية، لا يمكن وقفه إلا إذا نسقنا جهودنا في جميع أرجاء المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي هو ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيدي، يسعدني أن أخاطب هذه الجلسة الهامة التي تعقد تحت رئاستكم. ونحن أكثر من واثقين من أن عمل المجلس في هذا الشهر سيكون مثمرا بقيادة وفدكم. ونود أيضا أن نشيد بوفد باكستان والسفير منير أكرم على رئاسته النشطة والممتازة في الشهر الماضي.

ونرحب بمبادرة الرئاسة الروسية إلى مناقشة الحالة في أفغانستان بغية إبقاء التزام المجتمع الدولي المستمر إزاء أفغانستان. ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للإحاطتين اللتين قدمهما في وقت سابق من هذه الجلسة وكيل الأمين العام غينو والسيد أنطونيو ماريا كوستا فيما يتعلق بحالة المخدرات في أفغانستان.

بعد مضي ثمانية عشر شهرا على الاجتماع التاريخي الذي عقد في بون، لا يزال المجتمع الدولي يدعم إعادة بناء أفغانستان وإعادة إدماجها في المجتمع الدولي بوصفها بلدا حرا وديمقراطيا. وفي تلك المدة من الزمن، شهدنا اتخاذ خطوات كبيرة في تنفيذ خطة بون، على وجه التخصيص، عقد اللويا جيرغا، وإنشاء الحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس كرزاي، وإصدار عملة وطنية وإنشاء الجيش الوطني الأفغاني. وبينما نتكلم اليوم، تجري مشاورات بشأن مشروع للدستور ويجري الإعداد لعقد اللويا جيرغا الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة لتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وينوه وفدي باستمرار عملية إعادة التعمير في أفغانستان في مسارها؛ وهذا بفضل جهود المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والأطراف الرئيسية الفاعلة التي تأخذ بزمام المبادرة في المجالات الرئيسية، مثل المخدرات - الأمم المتحدة؛ وإصلاح الشرطة – ألمانيا؛ وإحلال سيادة القانون – إيطاليا؛ وتعزيز الجيش الوطني الأفغاني - فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ و الأمن من خلال القوة الدولة للمساعدة الأمنية تحت قيادات المملكة المتحدة وتركيا و، الآن، ألمانيا وهولندا. وإسهام اليابان في جهود إعادة التعمير أيضا يستحق الثناء.

ومع ذلك، لا تزال عملية إعادة بناء أفغانستان بعيدة عن الاكتمال. إذ أن إحلال الأمن وإعادة تعمير الاقتصاد والبنية الأساسية لبلد دمرته الحرب طوال أكثر من عقدين يتطلبان التزاما متواصلا، يتجاوز بكثير ما تحقق حتى الآن، ويتجاوز الخطابة العاطفية.

وخلال الشهور الأخيرة ظل الشعب الأفغاني يبدي قلقا متزايدا وقدرا من الشعور بخيبة الأمل إزاء ما يبدو من عدم التقدم في بلده وفي حياته اليومية. حيث لم تلمس عوائد السلام حياة العديد من الأفغان. وفي الوقت نفسه، تشن الطالبان الآن قتالا في الجزء الجنوبي من البلد، مما يضر بمشاريع إعادة التعمير. وزادت زراعة الخشخاش. وبينما نلاحظ إحراز تقدم في توجيه العوائد المالية إلى الحكومة المركزية، لا يزال تجار الحروب أو الزعماء الإقليميون يقوضون سلطة الحكومة المركزية، وخاصة في المقاطعات. ومن الوسائل الفعالة في التصدي لمعالجة مشكلة تجار الحروب

تعزيز تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالتالي نرحب بجهود اليابان في هذا الصدد.

ومما يثير القلق أن زراعة الخشخاش في أفغانستان زادت مرة أخرى في السنة الماضية على الرغم من إصدار مراسيم تحظر هذه الزراعة. ولعلنا نتذكر أن زراعة الأفيون في أفغانستان انخفضت بنسبة ٩١ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بالسنوات السابقة، مما أدى إلى انخفاض مصاقب في زراعة الخشخاش على الصعيد العالمي بنسبة ٣٠ في المائة، وفقا لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. غير أن الأرقام تشير الآن إلى أن زراعة الخشخاش في أفغانستان وصلت تقريبا إلى ٥٠٠ ٣ طن في عام ٢٠٠٢، مما أدى إلى زيادة الدخل الناتج عن الاتجار بالأفيون والهيروين إلى ما بين خمسة وعشرة أضعاف.

وهكذا، على الرغم من أن الجهود الرامية إلى الحد من زراعة الخشخاش هامة، ينبغي أيضا التشديد على أن السبب الأساسي للاعتماد على هذه الزراعة هو عدم توفر فرص العمالة المنتجة البديلة للشعب الأفغاني عموما. وفي هذا الصدد، تؤدي عملية إعادة البناء دورا أساسيا. وما لم تتسارع خطاها ويستمر النمو الاقتصادي وينتشر، لا يمكن أن تكون هناك بدائل مجدية عن مواصلة زراعة الخشخاش.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، يرحب وفدي بقرار مجلس شمال الأطلسي مواصلة وتعزيز دعمه للقوة الدولية بدءا في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ومع ذلك، من الواضح أن الأمن خارج كابل يحتاج إلى معالجة عاجلة. واكتساب الطالبان من جديد قوة في الجنوب يحتاج إلى الاهتمام على سبيل الأولوية.

وفيما يتعلق بالتمويل لأغراض إعادة التعمير، تشير الأرقام الواردة في التقارير إلى أنه لم يتيسر من تعهدات مؤتمر طوكيو سوى نصفها. ويجب التعجيل بالجهود الرامية إلى الوفاء بتعهدات مؤتمر طوكيو. وينبغي التأكيد على أن أموال إعادة التعمير إنما هي إضافية إلى الأموال المقدمة من المانحين للمساعدة الإنسانية. وتقول التقارير إن الأموال اللازمة لبرامج إعادة التعمير في الأمد الطويل وللاحتياجات العاجلة للإدارة الانتقالية تنقص على الأقل بحوالي ٥٠ في المائة من الهدف المحددة.

وقدر الرئيس كرزاي مؤخرا أن إعادة تعمير أفغانستان ستحتاج إلى ما بين ١٥ بليون و ٢٠ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو مبلغا ضخما بالإضافة إلى متطلبات التمويل الأخرى لأفغانستان، ولا سيما للمساعدة الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي، في رأينا، أن ينظر إلى هذا المطلب في ضوء مقايضته بالسلم والأمن والقضاء الدائم على خطر المخدرات وما يتصل بذلك من جريمة منظمة.

إن المجتمع الدولي قطع شوطا طويلا في مساعدة أفغانستان. ومع ذلك يجب أن يواصل دعمه وأن يعززه. وقد وضعت الحكومة الأفغانية استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات، ونحن نرى أنه يجب بذل كل جهد لتنفيذ هذه الاستراتيجية بفعالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، ترحب جمهورية كوريا بمبادرتكم لعقد مناقشة اليوم المفتوحة فيما يتعلق بأفغانستان. وهذا أفضل توقيت لكي يسترعي مجلس الأمن انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في أفغانستان. وإنني أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - ماري غينو

والسيد أنطونيو ماريا كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية اللتين قدماهما صباح اليوم.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا منذ إبرام اتفاق بون قبل سنة ونصف. والحدود الزمنية السياسية المحددة في الاتفاق تم الوفاء بها حتى الآن. ونلاحظ التقدم المشجع الذي يجري إحرازه في عمليات الانتقال نحو حكومة أفغانية متعددة الأعراق، وذات قاعدة عريضة وممثلة تمثيلا كاملا للشعب الأفغاني، بما في ذلك عمل اللجنة الدستورية في إعداد مشروع للدستور والعمل التحضيري للانتخابات العامة في السنة المقبلة. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن الإدارة الانتقالية الأفغانية عززت سلطة الحكومة في البلد.

ونعتقد أن هذه التطورات الإيجابية لم تكن ممكنة من دون الالتزام المتواصل من المجتمع الدولي إزاء عملية السلام في أفغانستان. وفي هذا الصدد، تشيد حكومتي ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، والأعضاء المشاركين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية والوكالات الدولية الأخرى التي تضطلع بأدوار أساسية في بناء أفغانستان الديمقراطية التي تنعم بالسلم.

وبالرغم من بعض التطورات المشجعة، وخصوصا على جبهة بناء المؤسسات، ثمة مجموعة من التحديات الصعبة على طريق بناء سلام دائم في أفغانستان. والحالة الأمنية الهشة أخطرها، كما بين الحادث الإرهابي المأساوي الذي ارتكب ضد أفراد ألمان من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في وقت سابق من هذا الشهر. وحكومة بلدي تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن أعمق تعازيها للحكومة الألمانية وللأسر المكلومة.

وستصبح الحالة الأمنية أكثر خطورة وقد تمتحن صحة عملية السلام امتحانا صعبا فيما نقترب من الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها العام القادم. ذلك أنه أثناء الأعمال التمهيدية للانتخابات بشكل عام، تصبح التوترات والتنافسات بين الجماعات والفصائل العرقية المتنافسة أكثر حدة وتبلغ ذروتها. وتحسين الحالة الأمنية أساسي أيضا وذلك، في جملة أمور، لاحتواء القوى المتباعدة التي يزكي الخلافات بينها التعصب الفصيلي والقبلي الجامح، الذي يهدد استدامة عملية السلام. وفي ذلك الصدد، لا يمكن زيادة التأكيد على تقديم المجتمع الدولي الدعم المستدام لإصلاح القطاع الأمني.

وهناك تحد آخر ذو صلة تواجهه عملية السلام الأفغانية اليوم هو مشكلة المخدرات، التي هي محل تركيز مناقشتنا. وحكومة بلدي تتشاطر القلق البالغ بشأن طبيعة وحجم مشكلة المخدرات في أفغانستان، التي تشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام الأفغانية والتي تخلف عواقب أوسع نطاقا على المنطقة.

لقد ظل إنتاج المخدرات والاتجار بها لوقت طويل عاملا رئيسيا في تأجيج وإدامة الصراعات داخل أفغانستان. ونحن نعتقد أن مواجهة ذلك القطاع غير المشروع من الاقتصاد يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي وأولية قصوى لديه لدعم عملية السلام الأفغانية. وفي ذلك الصدد، نقدر الدور الرائد الذي تقوم به المملكة المتحدة في دعم جهود الحكومة الأفغانية لمكافحة المخدرات، ودور ألمانيا الرائد في تدريب الشرطة، وجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على التحقق. و نتشاطر الرأي القائل إن حملة القضاء على المخدرات ستكون أكثر فعالية عندما تقترن قدرة الشرطة على إنفاذ القانون بتوفير مصادر بديلة لمعيشة الزراع.

ونحن نعتقد أن إحراز تقدم ملموس في إعادة البناء الاقتصادي وإعادة التأهيل أمر حيوي في عدم عكس اتجاه

عملية السلام. ولن يتمتع الشعب الأفغاني بعائدات السلام الحقيقي إلى الحد الأقصى إلا إذا رأى تقدما في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية. وجمهورية كوريا تلتزم التزاما قويا بإعادة البناء في أفغانستان. ونحن فخورون بتنفيذ برامج مساعداتنا لأفغانستان، بما يتفق والتزامنا بتقديم ما يصل إلى ٤٥ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٤ بالرغم من حالتنا المالية الصعبة. ونحن نسهم أيضا في الجهود الأفغانية لبناء الدولة في ميدان الأمن بإيفاد وحدات طبية وهندسية من الجيش إلى أفغانستان، وتوفير معدات اتصالات للجيش الوطني الأفغاني. وستواصل حكومة بلدي بذل كل جهد ممكن لمساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر وديمقراطي.

إن تقديم المجتمع الدولي الدعم المستدام حيوي لنجاح عملية السلام الأفغانية ولإعادة البناء. لكنه لا يمكن أن يكون بديلا عن إرادة وجهود الشعب الأفغاني وزعمائه لمساعدة أنفسهم على إعادة بناء بلدهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن الأمن لا يزال يشكل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان. ويعرب المجلس عن قلقه، على وجه الخصوص، إزاء تزايد عدد الهجمات من جانب أفراد الطالبان وغيرهم من العناصر المتمردة على موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين والمحليين، وقوات التحالف، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأهداف الإدارة الانتقالية الأفغانية. وفي هذا الصدد، يدين المجلس أشد الإدانة الهجوم الذي وقع على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل بتاريخ ٧ حزيران/يونيه. ويعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء التهديدات الأمنية الأخرى، بما فيها تلك الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويؤكد المجلس على ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المقاطعات، وزيادة بسط سلطة الإدارة الانتقالية الأفغانية على جميع أنحاء البلد. وفي ظل هذه الخلفية، يشدد المجلس على أهمية التعجيل بالإصلاح الشامل لقطاع الأمن في أفغانستان، بما في ذلك نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء ونشر أفرقة لإعادة تعمير المقاطعات مؤلفة من عناصر مدنية وعسكرية دولية في مختلف المقاطعات، ويشجع الدول على دعم مواصلة الجهود من أجل المساعدة على تحسين الأمن في المناطق.

”ويعتقد مجلس الأمن أنه من المهم بالنسبة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان إقامة علاقات بناءة ومتعاضدة على الصعيدين الثنائي والإقليمي بين أفغانستان وجميع الدول، ولا سيما مع جيرانها، على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول الأخرى. ويدعو المجلس جميع الدول إلى احترام إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار (S/2002/1416) ودعم تنفيذ أحكامه.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد المبادئ المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين ومن بينها أن العمل ضد مشكلة المخدرات العالمية هو مسؤولية عامة

ومشتركة وتتطلب الأخذ بنهج متكامل ومتوازن بما يتمشى بصورة كاملة مع أغراض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

''ويدرك مجلس الأمن الروابط القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب فضلا عن الأشكال الأخرى للجريمة، كما يدرك ما تشكله هذه الأنشطة من تحديات داخل أفغانستان وكذلك بالنسبة لدول المرور العابر والدول المجاورة وغيرها من الدول المتضررة بعمليات الاتجار بالمخدرات التي تتم من أفغانستان.

''ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء تزايد خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرتبط بإساءة استعمال المخدرات في المنطقة وما وراءها.

''ويؤكد مجلس الأمن أن الأمن سوف يتعزز من خلال مواصلة بذل الجهود المنسقة لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان فضلا عن حظر الاتجار بالمخدرات خارج حدودها. ويسلم المجلس بأن الجهود الرامية إلى مواجهة مشكلة المخدرات التي يكون مصدرها أفغانستان لن تحقق أي أثر فعال ما لم تكن جزءا من عملية أوسع نطاقا لبرامج إعادة التعمير والتنمية في البلد.

''ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حجم إنتاج الأفيون غير المشروع في أفغانستان في عام ٢٠٠٢ الذي عاد إلى سابق مستوياته العالية، رغم ما يُبذل من جهود لمكافحته. ويلاحظ المجلس مع القلق التقييم الوارد في مسح التقييم السريع للأفيون الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن ورود أنباء عن زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعات عديدة من أفغانستان لأول مرة. ويؤكد المجلس على ضرورة التشجيع على الأخذ بنهج دولي شامل يتم تنفيذه، في جملة أمور، تحت إشراف الأمم المتحدة ومن خلال المحافل الدولية الأخرى، دعما لاستراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الإدارة الانتقالية الأفغانية من أجل القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة. ويؤيد المجلس أيضا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها داخل أفغانستان وفي الدول والبلدان المجاورة على طول طرق الاتجار، بما في ذلك تكثيف التعاون فيما بينها تعزيزا لمكافحة المخدرات والحد من تدفقها. وينبغي أيضا بذل جهود شاملة للحد من الطلب على المخدرات عالميا بما يسهم في مواصلة القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان. ويرحب المجلس بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة المخدرات في أفغانستان على النحو الذي تتضمنه استراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الإدراة الانتقالية الأفغانية، ويدعو إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار هذه الاستراتيجية. ويرحب المجلس أيضا بـ ''اتفاق باريس'' (S/2003/641) الذي قدم في المؤتمر الدولي المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا الذي عقد في باريس بتاريخ ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، ويشكر حكومة فرنسا على عقد المؤتمر.

''ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لالتزام الإدارة الانتقالية الأفغانية بالقضاء على إنتاج المخدرات بحلول عام ٢٠١٣، ولما تبذله من جهود لتنفيذ المراسيم الخاصة بحظر زراعة وإنتاج وتجهيز

خشخاش الأفيون، بما في ذلك الإتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات.

''ويرحب مجلس الأمن بالمساهمة الهامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويلاحظ أن أعمال هذا المكتب في أفغانستان يعوقها عدم الاستقرار والأمن عموما في مناطق زراعة الأفيون في ذلك البلد، ويتعين على المجتمع الدولي ككل السعي إلى كفالة هذا الأمن والاستقرار. ويرحب المجلس كذلك بالمشاريع الجارية التي تضطلع بها فرادى الدول لمواجهة خطر المخدرات في أفغانستان. ومعظم هذه البرامج طويلة الأجل، وهو أمر حيوي من أجل القضاء على المخدرات على أساس مستديم. ويشدد المجلس على الحاجة الملحة إلى الحد بصورة ملموسة وبأسرع ما يمكن من إنتاج الأفيون في أفغانستان.

''ويقر مجلس الأمن بضرورة التنسيق بشأن هذه المسألة وكل المسائل في أفغانستان عن طريق الدولة الرائدة؛ ويعرب في هذا الصدد عن امتنانه للمملكة المتحدة وألمانيا لما قاما به من عمل بشأن مكافحة المخدرات وبشأن المسائل المتعلقة بالشرطة، على التوالي.

''ويسلم مجلس الأمن بالمشاكل التي يسببها تزايد إنتاج الأفيون في أفغانستان للبلدان المجاورة، فضلا عما يسببه ذلك من مشاكل بالنسبة لما تبذله هذه البلدان وغيرها من جهود لمنع الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

''ويشدد مجلس الأمن على ضرورة التشجيع على التنفيذ الفعال لمشاريع مكافحة المخدرات في أفغانستان. ويمكن تعزيز هذه الجهود عن طريق وضع برنامج عمل شامل في المنطقة وفي دول العبور ودول المقصد. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى ما يتوفر لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قدرة تنسيقية كبيرة، ويدعو جميع المعنيين بالأمر إلى التعاون مع المكتب من أجل اعتماد تدابير متوافقة ومتوائمة لإنفاذ القوانين ولبذل الجهود المتصلة بمكافحة المخدرات من خلال دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات، و ''اتفاق باريس''، الذي أيده اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في إيفيان في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويحث المجلس الدول المانحة على العمل في إطار هذه العملية الاستشارية من أجل تحقيق النتائج المثلى لبرامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضطلع بها.

''ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على أن يقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووفقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي وضعتها الإدارة الانتقالية الأفغانية، بتقديم المساعدة إلى الإدارة الانتقالية الأفغانية لكي تقوم في جملة أمور بالتصدي لمجالات رئيسية معينة منها توفير سبل رزق وأسواق بديلة، وتحسين القدرات المؤسسية الوطنية، وإنفاذ عمليات منع الزراعة غير المشروعة للمخدرات وتصنيعها والإتجار بها، والتشجيع على خفض الطلب، وتعزيز الاستخدام الفعال للمعلومات بما في ذلك الرصد من الجو.

''ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على أن يقوم، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتشجيع التعاون بين البلدان المتضررة،

لا سيما في مجال تعزيز المراقبة على الحدود، والمساعدة على تدفق المعلومات بين الوكالات المعنية بالأمن وإنفاذ القوانين، ومكافحة الجماعات الضالعة في الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، لا سيما غسل الأموال، والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية المتعلقة بمنع الإتجار، وضبط الشحنات، والتشجيع على الحد من الطلب، وتنسيق المعلومات والاستخبارات لتحقيق أقصى فعالية للتدابير المتخذة داخل أفغانستان وفيما وراء حدودها.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة في أفغانستان **موجزا** للمقترحات التي قُدّمت أثناء جلسته ٤٧٧٤ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وأي تعليقات وردود فعل لهذه المقترحات من جانب أي دولة من الدول الأعضاء، وأن يقدم توصياته ذات الصلة إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

”ويقرر مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره“.

وسوف يصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/7.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.